

"أساليب حديثة للرقابة الداخلية في تعزيز عمل المؤسسات الحكومية"

إعداد الباحثة:

غلا رسلان محمود المغير

كاتبة حسابات

بلدية السلط الكبرى



الملخص:

الهدف من هذا البحث هو تقديم دور التدقيق الداخلي في الحياة المعاصرة للمؤسسة. تلعب وظيفة التدقيق الداخلي دوراً رئيسياً في المؤسسة ، حيث تقوم بالرقابة في المجال المالي وجميع الأمور الأخرى التي يتم تسويتها من قبل الإدارة ، مما يحمي أصول الشركة ويضمن أمان السجلات الدقيقة. بين التدقيق الداخلي وازدهار الشركة علاقة قوية تؤدي إلى زيادة قيمة الشركة وتحقيق أهدافها. يتم إعطاء أهمية تقارير التدقيق الداخلي أيضاً من خلال تكييف وظيفتها مع التوقعات المتغيرة ومواءمتها مع سياسات منع الاحتيال ، بصرف النظر عن تقييم المخاطر وتحسين استراتيجيات الرقابة.

المقدمة:

أحد أفضل الدفاعات ضد فشل الأعمال ، فضلاً عن كونه محركاً مهماً لأداء الأعمال ، هو وجود نظام رقابة داخلي فعال ، والذي يدير المخاطر ويسمح بإنشاء القيمة والحفاظ عليها. تعرف المنظمات الناجحة كيفية الاستفادة من الفرص والتهديدات المضادة ، في كثير من الحالات من خلال التطبيق الفعال للضوابط ، وبالتالي تحسين أدائها.

الرقابة الداخلية هي جزء لا يتجزأ من نظام الحوكمة في المنظمة والقدرة على إدارة المخاطر ، والتي يتم فهمها وتنفيذها ومراقبتها بنشاط من قبل مجلس الإدارة والإدارة والموظفين الآخرين للاستفادة من الفرص ومواجهة التهديدات لتحقيق أهداف المنظمة.

يشارك المحاسبون المحترفون في الأعمال التجارية في جميع أنحاء العالم في تصميم وتنفيذ وتشغيل ومراقبة وتقييم وتحسين نظام الرقابة الداخلية لمنظمتهم. يغطي دليل الممارسات الجيدة الدولية القضايا الرئيسية التي يمكن للمحاسبين المحترفين في مجال الأعمال معالجتها لتحسين أنظمة الرقابة الداخلية هذه.

تحدد إرشادات الممارسات الدولية الجيدة سبب عدم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات دائماً ، وتحتوي على مبادئ توضح كيف يمكن للمحاسبين المحترفين في مجال الأعمال دعم مؤسستهم في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحسينه. لا يُقصد من التوجيه أن يكون توجيهياً ، ولكنه يأخذ في الاعتبار مجالات الرقابة الداخلية التي تحتاج المنظمة إلى تحسينها باستمرار والقضايا التي تحتاج إلى معالجتها.

يتم توجيه هذا التوجيه إلى المحاسبين المحترفين في مجال الأعمال الذين يعملون في جميع أنواع المؤسسات، حيث يجب أن يكون لدى جميع المؤسسات - بغض النظر عن حجمها أو هيكلها ، أو ما إذا كانت خاصة أو عامة - نظام رقابة داخلي مناسب مطبق.

المفاهيم المتداخلة في هذا البحث هي "المؤسسات العامة" و "الرقابة الداخلية". أولاً ، المؤسسات العامة هي منظمات القواعد والأنظمة التي تستخدمها الحكومة للتعامل مع إنتاج وملكية وبيع وتوفير وتسليم وتوزيع السلع والخدمات من قبل الحكومة أو مواطنيها ، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي ، أو على المستوى المحلي (Boakye ، 2016). تتكون المؤسسات العامة من سبعة مكونات رئيسية ؛ وهي: الأمن ، ورأس المال الاجتماعي ، والضوابط والتوازنات ، وأداء القطاع العام ، والشفافية.

✓ لماذا الرقابة الداخلية مهمة

تعتبر الرقابة الداخلية جانبًا حاسمًا في نظام حوكمة المنظمة وقدرتها على إدارة المخاطر وهي أساسية لدعم تحقيق أهداف المنظمة وإنشاء قيمة أصحاب المصلحة وتعزيزها وحمايتها. تؤدي الإخفاقات التنظيمية البارزة عادةً إلى فرض قواعد ومتطلبات إضافية ، فضلاً عن جهود الامتثال اللاحقة التي تستغرق وقتًا طويلاً والمكلفة. ومع ذلك ، فإن هذا يحجب حقيقة أن النوع الصحيح من الضوابط الداخلية - تمكين المؤسسة من الاستفادة من الفرص مع تعويض التهديدات - يمكن أن يحدث في الواقع.

توفير الوقت والمال ، وتعزيز خلق القيمة والحفاظ عليها. تخلق الرقابة الداخلية الفعالة أيضًا ميزة تنافسية ، حيث يمكن للمؤسسة ذات الضوابط الفعالة أن تتحمل مخاطر إضافية.

وفقًا للمقابلات التي أجراها الاتحاد الدولي للمحاسبين مع 25 من قادة الأعمال الرئيسيين ، والتي تم تلخيصها في كتيب دمج سلسلة توريد للمقابلات التي أجراها الاتحاد الدولي للمحاسبين مع 25 من قادة الأعمال الرئيسيين ، والتي تم تلخيصها في كتيب دمج سلسلة توريد تقارير الأعمال (2011) ، يجب أن يكون ضمان الإدارة الفعالة والمتكاملة للمخاطر والرقابة الداخلية جزءًا أساسيًا من إشراف مجلس الإدارة. أظهرت الأزمات المالية المختلفة في السنوات الأخيرة أنه في بعض المنظمات - خاصة في بعض المؤسسات المالية - كانت ممارسات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية معيبة أو غير فعالة. ووفقًا لقادة الأعمال الذين تمت مقابلتهم ، فإن هذه المنظمات لم تدرك تمامًا المخاطر التي تعرضت لها. قبل سلسلة الأزمات المالية الأخيرة ، كانت العديد من المنظمات تركز بشكل مفرط على ضوابط إعداد التقارير المالية. سلطت هذه الأزمات الضوء على حقيقة أن العديد ، إن لم يكن معظم ، المخاطر التي أثرت على المنظمات ناشئة عن مجالات أخرى غير التقارير المالية بما في ذلك العمليات والظروف الخارجية. للمضي قدمًا ، يجب أن تشمل إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة منظورًا أوسع ، مع الأخذ في الاعتبار أن المؤسسات تتأثر بالعديد من المتغيرات ، غالبًا خارج نطاق سيطرتها المباشرة. يجب أن تكون الإدارة الفعالة للمخاطر والرقابة الداخلية جزءًا أساسيًا من الحوكمة الرشيدة على كل مستوى من مستويات المؤسسة وعبر جميع العمليات.

كشفت الدراسة الاستقصائية العالمية التي أجراها الاتحاد الدولي للمحاسبين بشأن إدارة المخاطر والرقابة الداخلية (2011) ، مع أكثر من 600 مشارك من جميع أنحاء العالم ومن جميع أنواع المنظمات ، أن: (أ) ينبغي زيادة الوعي بفوائد تنفيذ إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية. و (ب) ينبغي دمج أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية بشكل أفضل في الحوكمة والاستراتيجية والعمليات الشاملة للمنظمات. وفقًا للمشاركين في الاستطلاع ، يكتسب الدافع لدمج أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية زخمًا ، لكن الأدوات والتوجهات لتطوير وتنفيذ نظام متكامل حقًا غير موجودة بالفعل. حاليًا ، غالبًا ما تكون إرشادات إدارة المخاطر منفصلة عن إرشادات الرقابة الداخلية. تتمثل الخطوة الأولى لتعزيز التوجيه في هذا المجال ، ووفقًا للمستجيبين ، في دمج هذه الإرشادات المنفصلة في مجموعة متكاملة واحدة. من شأن الجمع بين هذه الإرشادات أن يساعد في زيادة الفهم العام بأن إدارة المخاطر والرقابة الداخلية جزء لا يتجزأ من نظام حوكمة فعال.

على الرغم من وجود مبادئ توجيهية سليمة للرقابة الداخلية ، إلا أن تطبيق هذه الإرشادات غالبًا ما يفشل أو يمكن تحسينه في العديد من المؤسسات. مع هذا المنشور ، تهدف لجنة المحاسبين المحترفين في الأعمال إلى توفير دليل عملي يركز على كيفية قيام المحاسبين المحترفين في مجال الأعمال بدعم مؤسساتهم في تقييم وتحسين الرقابة الداخلية كجزء لا يتجزأ من نظام الحوكمة وإدارة المخاطر. هذه الإرشادات مكملة لإرشادات الرقابة الداخلية الحالية وتستند إلى مسائل الرقابة الداخلية التي غالبًا ما تسبب صعوبات في الممارسة.

✓ أدوار المحاسبين المحترفين في الأعمال

في جميع أنحاء العالم ، يعمل أكثر من مليون محاسب محترف لدعم المنظمات في التجارة والصناعة والخدمات المالية والتعليم والقطاعات العامة وغير الهادفة للربح ، مما يجعل هذه المنظمات أكثر نجاحًا واستدامة. إنهم يشكلون مجموعة متنوعة للغاية ويمكن العثور عليهم يعملون كموظفين ومستشارين ومديرين أو مديرين أو مستشارين يعملون لحسابهم الخاص.

كما هو موضح بمزيد من التفصيل في "مختص ومتعدد الاستخدامات" - كيف يقود المحاسبون المحترفون النجاح التنظيمي المستدام (2011) ، يمكن وصف الأدوار التي يؤديها المحاسبون المحترفون في العمل على نطاق واسع على أنهم مبتكرون وعوامل تمكين وحافظات ومراسلون لخلق قيمة مستدامة للمؤسسات.

داخل المؤسسة ، يكون العديد من المحاسبين المحترفين في موقع القيادة الإستراتيجية أو الوظيفية أو في وضع جيد للمشاركة مع التخصصات الأخرى في التخطيط والتنفيذ والتقييم أو تحسين الرقابة الداخلية. بالإضافة إلى ذلك ، يتحمل العديد من المحاسبين المحترفين في مجال الأعمال مسؤولية توفير معلومات وتحليلات موضوعية ودقيقة وفي الوقت المناسب لدعم كل هذه الأنشطة.

✓ المبادئ الأساسية لتقييم وتحسين الرقابة الداخلية

تمثل المبادئ الواردة أدناه ممارسة جيدة لتقييم وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية. لم تتم صياغة هذه المبادئ لتصميم وتنفيذ نظام للرقابة الداخلية ، والذي يتم الرجوع إليه من أجل توجيهات أخرى قائمة ، ولكن لتسهيل تقييم وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية الحالية من خلال تسليط الضوء على عدد من المجالات التي يفشل فيها التطبيق العملي لهذه المبادئ التوجيهية في كثير من الأحيان العديد من المنظمات.

1. دعم أهداف المؤسسة

يجب استخدام الرقابة الداخلية لدعم المنظمة في تحقيق أهدافها من خلال إدارة مخاطرها مع الامتثال للقواعد واللوائح والسياسات التنظيمية. لذلك يجب على المنظمة أن تجعل الرقابة الداخلية جزءًا من إدارة المخاطر وأن تدمج كليهما في نظام الحوكمة العام.

2. تحديد الأدوار والمسؤوليات

يجب أن تحدد المنظمة الأدوار والمسؤوليات المختلفة فيما يتعلق بالرقابة الداخلية ، بما في ذلك مجلس الإدارة، والإدارة على جميع المستويات ، والموظفين ، ومقدمي الضمان الداخليين والخارجيين ، وكذلك تنسيق التعاون بين المشاركين.

3. تعزيز الثقافة التحفيزية

يجب على مجلس الإدارة والإدارة تعزيز الثقافة التنظيمية التي تحفز أعضاء المنظمة للعمل بما يتماشى مع استراتيجية وسياسات إدارة المخاطر بشأن الرقابة الداخلية التي وضعها مجلس الإدارة لتحقيق أهداف المنظمة. النبرة والعمل في القمة أمران حاسمان في هذا الصدد.

4. ربط الأداء الفردي

يجب على مجلس الإدارة والإدارة ربط تحقيق أهداف الرقابة الداخلية للمنظمة بأهداف الأداء الفردي. يجب أن يكون كل شخص داخل المنظمة مسؤولاً عن تحقيق أهداف الرقابة الداخلية المحددة.

5. ضمان الكفاءة الكافية

يجب أن يكون مجلس الإدارة والإدارة والمشاركين الآخرين في نظام حوكمة المنظمة مؤهلين بشكل كافٍ للوفاء بمسؤوليات الرقابة الداخلية المرتبطة بأدوارهم.

6. الاستجابة للمخاطر

يجب دائماً تصميم الضوابط وتنفيذها وتطبيقها كاستجابة لمخاطر محددة وأسبابها وعواقبها.

7. التواصل بشكل منتظم

يجب أن تضمن الإدارة أن الاتصال المنتظم فيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية ، وكذلك النتائج ، يحدث على جميع المستويات داخل المنظمة للتأكد من أن مبادئ الرقابة الداخلية مفهومة تماماً ومطبقة بشكل صحيح من قبل الجميع.

8. المراقبة والتقييم

يجب مراقبة وتقييم كل من الضوابط الفردية وكذلك نظام الرقابة الداخلية ككل بانتظام. قد يكون تحديد المستويات العالية غير المقبولة من المخاطر ، أو فشل التحكم ، أو الأحداث التي تقع خارج حدود المخاطرة علامة على أن الرقابة الفردية أو نظام الرقابة الداخلية غير فعال ويحتاج إلى تحسين.

9. توفير الشفافية والمساءلة

يجب على مجلس الإدارة ، جنباً إلى جنب مع الإدارة ، تقديم تقارير دورية إلى أصحاب المصلحة عن ملف مخاطر المنظمة بالإضافة إلى الهيكل والأداء الواقعي لنظام الرقابة الداخلية في المنظمة.

✓ من يجب أن يكون مسؤولاً عن الرقابة الداخلية؟

يجب أن تقع المسؤولية فيما يتعلق بالرقابة الداخلية على عاتق أولئك الذين لديهم أعلى مستوى من السلطة، بدلاً من تفويضها للموظفين الذين يفتقرون إلى السلطات التنفيذية.

1. تحديد الأدوار والمسؤوليات

يجب أن تحدد المنظمة الأدوار والمسؤوليات المختلفة فيما يتعلق بالرقابة الداخلية ، بما في ذلك مجلس الإدارة، والإدارة على جميع المستويات ، والموظفين ، ومقدمي الضمان الداخليين والخارجيين ، وكذلك تنسيق التعاون بين المشاركين.

- ❖ يتم توزيع مسؤوليات الرقابة الداخلية بين مجموعات عديدة
- يجب أن يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الشاملة عن استراتيجية وسياسات ونظام الرقابة الداخلية للمؤسسة ، ويتصرف وفقاً لذلك. يجب أن تحدد استراتيجية إدارة المخاطر ، والموافقة على حدود المخاطرة ومعايير الرقابة الداخلية والتأكد من أن الإدارة قد اضطلعت بفعالية بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة المخاطر والضوابط الداخلية المقابلة (أي وظيفة الرقابة).
- يجب على الإدارة ، بصفتها المالك الرئيسي للمخاطر ، تصميم وتنفيذ وصيانة ومتابعة وتقييم وإعداد تقارير عن نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة وفقاً لاستراتيجية وسياسات المخاطر الخاصة بالرقابة الداخلية كما تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.
- يجب أن يكون كل شخص داخل المنظمة - الإدارة والموظفين الآخرين على حد سواء - مسؤولاً عن الفهم الصحيح والتنفيذ لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية ضمن نطاق سلطته أو سلطتها.
- قد يضطر الموظفون في وظائف الدعم (مثل مسؤولي المخاطر) أو الخبراء الخارجيين إلى تسهيل الأدوار أو دعمها ولكن لا ينبغي عليهم تحمل المسؤولية المباشرة لإدارة مخاطر محددة أو فعالية الضوابط.
- يلعب كل من مقدمي خدمات التأكيد الداخليين والخارجيين ، مثل أولئك المعنيين بالصحة أو السلامة أو البيئة أو الجودة أو الفعالية التشغيلية أو المحاسبة المالية ، دوراً مهماً في مراقبة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية ونقل البيانات - بغض النظر عن الإدارة - إعادة التأكيد لهيئة الإدارة. ومع ذلك ، يجب ألا يتحملوا مسؤولية إدارة مخاطر معينة أو فعالية الضوابط.
- ❖ يمكن أن يكون لهيئة الإدارة لجنة فرعية للتدقيق أو إدارة المخاطر ، يمكن أن توكل إليها بعض مهام الرقابة الأساسية فيما يتعلق بالرقابة الداخلية. ومع ذلك ، يجب أن يحتفظ مجلس الإدارة ككل بالمسؤولية الشاملة للإشراف على إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.
- ❖ في بعض المنظمات ، توجد وظائف منفصلة لإدارة المخاطر. يجب أن تمكن وظيفة مسؤول المخاطر من إدارة المخاطر على نطاق واسع والوعي بالرقابة الداخلية في جميع أنحاء المنظمة ، بدلاً من إنفاذ الامتثال. يمكن لمسؤولي إدارة المخاطر تعزيز كفاءة إدارة المخاطر والرقابة للهيئات الإدارية والإدارة والموظفين ، ولكن لا ينبغي لهم مطلقاً تولي مسؤوليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية من المديرين التنفيذيين.
- ❖ نظراً لأنه يجب أن يكون للمخاطر "مالكون" ، يجب أيضاً أن تكون أدوات التحكم مملوكة لشخص مسؤول عن تشغيلها. عادة ما يكون المالك أو المشغل المسيطر هو الشخص الذي ينفذ السيطرة على أساس يومي ويمكن أن يكون شخصاً آخر غير مالك المخاطر. يجب أن تحدد المنظمة بشكل صريح وتبلغ أصحاب المخاطر والرقابة المتنوعين.
- ❖ المحاسب المحترف في مجال الأعمال ، بتدريبه الخاص وعقليته الخاصة ، في وضع جيد لدعم الإدارة في تحديد الأدوار والمسؤوليات المختلفة وتنفيذها ومراقبتها فيما يتعلق بالرقابة الداخلية. قد يعمل المحاسبون المحترفون أيضاً كضباط مخاطر في المنظمات.

إطار الرقابة الداخلية

هناك العديد من الأدوات والأساليب التي يمكن استخدامها للقيام بالرقابة وسوف نستعرض أكثرها انتشاراً:

1- الميزانية التقديرية: وهي الأكثر استخداماً ومنهم من يعتبرها الأداة الأساسية لتحقيق الرقابة ويمكن تصنيفها إلى:

أ- الميزانية التقديرية التشغيلية: تختص بمراقبة التكاليف والإيرادات والأرباح.

ب- الميزانية التقديرية المالية: تستهدف تأمين التكامل والتطابق بين الخطة المالية للمؤسسة وخططها التشغيلية ومن أهمها:

- الميزانية التقديرية للنفقات الرأسمالية: تعد خصيصاً للإفناق الرأسمالي في المباني، الأراضي، الآلات... الخ.
 - الميزانية التقديرية النقدية: وهي التنبؤ بالمقبوضات والمدفوعات النقدية والتي على أساسها المقبوضات والمدفوعات الفعلية.
 - الميزانية التقديرية التمويلية: ويعني الاحتياجات التمويلية للمؤسسة.
- 2- البيانات الإحصائية: أي عرض جميع الأنشطة وعمليات المؤسسة في شكل بيانات إحصائية تكون إما بيانات تاريخية أو بيانات عن فترات مقبلة ويفضل أن تعرض هذه البيانات في شكل خرائط ورسوم بيانية، إلا أن هذه الطريقة من الرقابة تحتاج إلى تحليل.
- 3- التقارير والتحليل الخاصة: بالرغم من أن الحسابات التقليدية والتقارير الإحصائية الدورية تقدم قدراً كبيراً من المعلومات الضرورية إلا أنه قد يوجد بعض المجالات والمناطق لا يصح لها ذلك، وفي هذه الحالة فإن التقارير والتحليل الخاصة يمكنها سد هذه الثغرة.
- 4- تحليل نقطة التعادل: هذه الوسيلة من الرقابة تبين العلاقة بين المبيعات والتكاليف بطريقة يمكن معها معرفة الحجم الذي تكون الإيرادات مساوية بالضبط للتكاليف، وعند حجم أقل من ذلك تتحمل المؤسسة خسارة وفي حالة زيادة الحجم عن حجم التعادل فإنها تحقق ربحاً.
- 5- المراجعة الداخلية: وهي تقييم الأداء المحاسبي والمالي للمؤسسة وكذا الأداء التسييري بمختلف نواحيه، ويقوم بهذه المراجعة هيئة من المراجعين الداخليين بالمؤسسة أو بواسطة الميسيرين أنفسهم.
- 6- الملاحظات الشخصية: بالرغم من تطورات أساليب الرقابة إلا أنه لا يمكننا تجاهل أهميتها عن طريق الملاحظة الشخصية لأن مهمة العملية التسييرية في الأخير هي التأكد من أن أهداف المؤسسة تتحقق بواسطة الأفراد من خلال قياس الأنشطة التي يقومون بها.
- 7- تحليل القوائم المالية: ويكون ذلك من خلال:
- أ- قائمة المركز المالي: تعني ظاهرة الوضعية المالية للمؤسسة في زمن معين في أول الدورة المالية (الميزانية الافتتاحية) أو في آخرها (الميزانية الختامية) وتتوقف مصداقيته على مدى تمثيلها للواقع.
- ب- قائمة النتائج: تتمثل في تحليل النسب المالية ومن أهم هذه النسب:
- نسب السيولة: تقيس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في المدى القصير.
 - نسب الديون: تقيس أهمية التمويل المقدم من الدائنين أو مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي عن طريق فوائدها.
 - نسب الدوران: تقيس قدرة المؤسسة على الحركة والنشاط مثل سرعتها في بيع البضائع.

المكونات الرئيسية للرقابة الداخلية

بادئ ذي بدء ، بيئة الرقابة هي الجزء الأول من إطار الرقابة الداخلية. إنه يحدد نغمة الشركة ككل ويؤثر أيضاً على تنفيذ وعي موظفيها. هذا جزء لا يتجزأ من مكونات الرقابة الداخلية ويوفر أساس إجراءات الرقابة الداخلية لهجة وهيكل التنظيم. في هذه المرحلة ، تحدد الشركة أهداف العمل وفلسفة العمل الشاملة. يتم استخدامه لتحديد وتحليل وإدراك المخاطر المرتبطة بأهداف المؤسسة. تواجه كل شركة مخاطر مختلفة من الداخل والخارج ، وبالتالي ، للحفاظ على العمليات المستمرة للمؤسسة ، يجب عليهم تقييم المخاطر. في هذه المرحلة

، يجب على الشركة اكتشاف جميع أنواع المخاطر وتحديد التدابير الأساسية لإدارة المخاطر ؛ أنشطة الرقابة هي الجزء الثالث من إطار عمل الرقابة الداخلية ، فهي تساعد على تقليل مخاطر أهداف المؤسسة ، وأنشطة الرقابة بما في ذلك تسوية الحسابات ، وفصل المهام ، واللامركزية ، واستخدام الرقم التسلسلي للوثائق مسبقاً بهدف التغلب على هذه الأنشطة ، مثل أن المؤسسة قد تواجه المخاطر المحتملة ، وتساعد الشركة على تحقيق أهداف أعمالها. لذلك يجب أن تكون الشركة في شكل مناسب وفي الوقت المناسب تحدد وتنقل المعلومات ذات الصلة حول الرقابة الداخلية حتى يتمكن الأشخاص في الجزء الرابع من الرقابة الداخلية من أداء واجباتهم في الاتصال والمعلومات.

يجب أن يتم التواصل مع أهداف أعمال المؤسسة ، ويجب أن تتحكم أنشطة الرقابة في الأنشطة حتى يتمكن الموظفون من العثور على معلومات الإدارة ويحتاجون أيضاً إلى المراقبة عن طريق المراقبة ، ويمكن تقييم أنشطة التحكم على مدار فترة زمنية ، بالإضافة إلى التقييم الكلي للرقابة الداخلية ، يمكنك تحديد فعالية أنشطة الرقابة للتأكد مما إذا كانت أنشطة الرقابة بحاجة إلى التوسع ، أو ما إذا كانت هناك حاجة لأدائها. يجب أيضاً تقييمها في هذه المرحلة من أهداف الشركة التجارية. الجوانب الخمسة المذكورة أعلاه ضرورية للمؤسسة لتطوير مستدام وصحي والتي تشمل بيئة التحكم وتقييم المخاطر وعملية الإشراف ، وتشمل مراقبة مستوى عملية الأعمال أنشطة التحكم ، علاوة على ذلك ، ستقوم فقط بتدفق الأعمال والحياة اليومية و من المستوى العام ، يمكن أن تستمر سيطرة المؤسسة في العمل بشكل طبيعي. عمليات تدقيق الرقابة الداخلية للمؤسسات اليوم تكاد تكون داخلية مؤسسية كبيرة. والمشاريع الكبيرة هي الشركات المملوكة للدولة بشكل رئيسي. يمكن ذكرها من خلال الحالة المحددة أدناه.

الخاتمة:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الحاجة إلى إعادة تنظيم وظيفة التدقيق الداخلي كعامل رئيسي في بيئة متغيرة حيث تواجه حوكمة الشركات الكثير من التحديات. وفقاً لدور التدقيق الداخلي في تقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر ، نعتقد حقاً أن هذه الحقيقة لها آثار مباشرة على تقليل المخاطر وكذلك على التقارير المالية. نحن نعتبر أن وجود وظيفة تدقيق داخلي فعالة داخل المؤسسات يمكن أن يمنع التلاعب في التقارير المالية. علاوة على ذلك ، يؤدي التدقيق الداخلي ، كوظيفة رقابية ، إلى تحسين أداء المؤسسة.

المصادر والمراجع:

بلاغ سامية. (2015). الرقابة على الائتمان المصرفي و دورها في ضبط الاقتصاد الوطني (Doctoral dissertation), جامعة الجزائر
3: كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير).

شعت, رشاد, حسن عباس, & حسن ابراهيم. (2020). دور الرقابة الداخلية المفروضة من وزارة الداخلية على المؤسسات الأهلية في قطاع غزة. *Revue Maghrébine Management des Organisations*, 4(1).

خالد سلمان أحمد العكبري. (2018). استخدام أدوات التحليل المالي في الرقابة وتقييم الاداء (دراسة حالة شركة النفط اليمنية 2016م) (Doctoral dissertation).

Hermanson, D. R., Smith, J. L., & Stephens, N. M. (2012). How effective are organizations' internal controls? Insights into specific internal control elements. *Current Issues in Auditing*, 6(1), A31-A50.

Abstract:

The aim of this exploration is to introduce the job of inward inspecting in the contemporary existence of the association. The inner review work assumes a significant part in the association, as it performs control in the monetary field and any remaining issues that are settled by the administration, safeguarding the organization's resources and guaranteeing the security of exact records. There is a solid connection between inner review and the thriving of the organization that prompts expanding the worth of the organization and accomplishing its objectives. The significance of interior review reports is likewise given by adjusting its capacity to changing assumptions and adjusting it to misrepresentation counteraction arrangements, aside from evaluating gambles and further developing control methodologies.